تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد الجزائري

Implications of Corona pandemic (COVID-19) on the Algerian economy

أ. عبد الحميد فيجل، المركز الجامعي مرسلي عبد الله- تيبازة، feidjel@gmail.com

أ.د. محمد براق، المدرسة العليا للتجارة – الجزائر، esc16berrag@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/16 تاريخ القبول: 2021/02/14 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: تهدف هذه الورقة إلى تبيين آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، وأهم التدابير المتخذة للحد منها، وكذا استشراف مستقبله في ظل استمرارها. إضافة إلى **وصف** الأزمة الاقتصادية الناجمة عنها و**تحليل** أثرها على الاقتصادين العالمي والجزائري. وتم **التوصل** إلى أن الجائحة أضرت بالاقتصاد الجزائري، إذ تراجعت أسعار النفط، نتيجة لتوقف الرحلات كما تضرر قطاع السياحة عالميا، وهو ما سينعكس سلبا على المؤشرات الاقتصادية كارتفاع معدل التضخم والدين العام وتآكل احتياطي النقد الأجنبي واستمرار عجز الموازنة العامة، ما دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ تدابير للحد من آثارها وإنعاش الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: أزمة اقتصادية ؛ جائحة كورونا ؛ اقتصاد جزائري.

تصنيف JEL: *E6، G01، Q02*

***Abstract*:** This paper aims to show the impact of the Corona pandemic on the Algerian economy, the most important measures to reduce it, as well as to anticipate its future in light of its continuation. In addition, to describing the resulting economic crisis and analyzing its impact on the global and Algerian economies. It was concluded that it harmed the Algerian economy, as oil prices fell, which will negatively affect the macroeconomic indicators, which prompted the Algerian government to take measures to reduce its effects and revive the national economy..

Keywords: economic crisis; corona pandemic; Algerian economy;

JEL classification code : *E6, G01, Q02*

المؤلف المرسل: **أ. عبد الحميد فيجل،**

الإيميل: feidjel@gmail.com

1. مقدمة:

ما إن أعلنت الحكومة الصينية عن تفشي فيروس كورونا وخروجه عن السيطرة نهاية شهر ديسمبر عام 2019، حتى صنف في مارس 2020 من قبل منظمة الصحة العالمية كجائحة ينبغي على العالم التجند لمواجهتها، خاصة مع اتساع رقعة انتشاره. لذلك، تم فرض قيود على السفر وتدهور العرض والطلب على المستوى العالمي ما أحدث أزمة اقتصادية عالمية حادة.

1.1. الإشكالية

الاقتصاد الجزائري جزء من الاقتصاد العالمي، وبالتالي فتأثره بالجائحة أمر بديهي، فحركة الأشخاص وانتقال السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال بين الجزائر وغيرها من الدول، كلها عوامل تساهم في انتقال الأزمة الاقتصادية الناجمة عن هذه الجائحة.

من هذا المنطلق، يطرح **السؤال الرئيسي** الموالي:

ما مدى تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري؟

2.1. الأسئلة الفرعية

- ما مفهوم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا؟ وكيف أثرت على الاقتصاد العالمي؟
- كيف أثرت الجائحة على الاقتصاد الجزائري؟ وما إجراءات وتدابير الحد من آثارها؟

3.1. الفرضيات

للإجابة على الأسئلة الفرعية المذكورة أعلاه، تطرح الفرضيات الموالية:

- كلما تطورت جائحة كوفيد-19 زاد إغلاق الاقتصاد وهو ما يسبب أزمة اقتصادية عالمية.
- كلما استمر الإغلاق بسبب الجائحة تراجعت الإيرادات النفطية وتأثر الاقتصاد الجزائري.
- كلما طال أمد الجائحة قامت السلطات بتأجيل دفع الضرائب والرسوم للحد من تداعياتها.

4.1. أهداف البحث

تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي:

- توضيح مفهوم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 ومميزاتها وقنوات انتقالها.
- تبيين بعض جوانب تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري.
- الوقوف على إجراءات وتدابير الحكومة الجزائرية للحد من هذه الآثار على الاقتصاد.

5.1. المنهج البحث

للوصول إلى أهداف البحث، تم استخدام **المنهج الوصفي والتحليلي**، لوصف الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة وتوضيح مميزاتها وقنوات انتقالها وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، إضافة إلى تحليل أثرها على الاقتصاد الجزائري وإجراءات الحد منها.

6.1. الدراسات السابقة

– دراسة (البنك الدولي، 20 أبريل/ نيسان 2020) التي تناولت أحدث تطورات الاقتصاد الجزائري في ظل الجائحة، ووقفت على أهم آثارها عليه من خلال تحليل مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما عرجت على الآفاق المستقبلية والمخاطر والتحديات التي يمكن أن تواجه الاقتصاد الجزائري إلى غاية 2022، كما أكدت على حدة تداعيات الجائحة عليه.

– دراسة (طلحة، 2020)، وتناولت التداعيات الاقتصادية للجائحة وإجراءات الحد منها على المستويين العالمي والعربي. وما يلاحظ على هذه الدراسة، أنها تطرقت إلى الجزائر في جانب الإجراءات والتدابير المتخذة للحد من الجائحة ولم تتناول تأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

ويتميز هذا البحث عما سبقه، في كونه يربط بين الآثار الناجمة عن الجائحة وإجراءات وتدابير الحد منها، ومحاولة استخراج الدروس المستفادة من الأزمة الاقتصادية الناجمة عنها.

7.1. خطة البحث

يقسم هذا البحث إلى المحاور الموالية:

– ماهية الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا

– مشاهد من تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

– الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كوفيد-19: الآثار وتدابير الاستجابة

– الخاتمة (النتائج والاقتراحات)

2. ماهية الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا

منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929 لم تشهد البشرية أزمة اقتصادية معقدة مثل التي نجمت عن جائحة كوفيد-19، ذلك أنها عطلت كل العلاقات الاقتصادية العالمية.

1.2. التعريف بجائحة كورونا

فيروسات كورونا هي فصيلة واسعة الانتشار تنتقل من الحيوان إلى الإنسان، تسبب أمراضا شتى، كمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (**M**iddle **E**ast **R**espiratory **S**yndrome–MERS)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (**S**evere **A**cute **R**espiratory **S**yndrome–SARS). ويعتبر فيروس كورونا المستجد (Novel Coronavirus–nCOV) سلالة جديدة لم يسبق اكتشافها (منظمة الصحة العالمية، 2020). وقد تفشى هذا الفيروس بمدينة ووهان الصينية أواخر ديسمبر 2019، وسرعان ما أصبح جائحة بداية من مارس 2020. وبهذا، انتقلت آثارها من المجال الصحي والاجتماعي إلى القطاع الاقتصادي محدثة أزمة كبيرة حادة.

2.2. مميزات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا

خلفت جائحة كورونا أزمة اقتصادية لها خصائص تميزها عن الأزمات السابقة، ومنها ما يلي:(Tatiana, Federico, Mauricio, & Sergio, 2020, pp04–05)

– **أزمة اقتصاد حقيقي وليست أزمة مالية:** أثرت الجائحة على الشركات والصناعات في جميع المجالات، وأربكت العلاقات الاقتصادية بين الشركات وأصحاب المصالح، وأصبح الانخفاض الكبير في التدفقات النقدية للشركات يهدد بقاءها نتيجة تناقص رأس المال العامل.

– **أزمة مزدوجة الصدمة:** منذ اندلاع الجائحة، واجهت الاقتصاديات مزيجا من صدمة العرض كتوقف العمال، وتعطيل الإنتاج، وغيرها. وكذا، صدمة الطلب من خلال إغلاق الأسواق وتعذر شراء السلع والخدمات من طرف الشركات خاصة عندما تنقل من بلد لآخر.

– **أزمة سريعة الانتقال وشاملة لكل مناطق العالم وكل القطاعات:** تفشى الفيروس بشكل سريع في الصين وتحول إلى وباء فجائحة في أقل من ثلاثة (03) أشهر، ففي 2019/12/31 أبلغت السلطات الصينية منظمة الصحة العالمية بظهور السلالة الجديدة من فيروس كورونا (أرزقي، وآخرون، 2020، ص03)، التي بدورها أعلنت يوم 11 مارس 2020، أن وباء كورونا أصبح وباء عالمي (جائحة) (المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي، 2020، ص02)، وأثر على جميع القطاعات والمجالات.

الشكل 1: سرعة تحول فيروس كورونا إلى جائحة

المصدر: تم إعداد هذا الشكل بناء على ما سبق تحليله.

- **أزمة شديدة التعقيد وتختلف عن سابقاتها:** فهي ليست من فصيل الدورات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي العالمي بشكل دوري. وليست نتيجة خلل اقتصادي في قطاع معين، أو في دولة ما، وقد زعزعت الاقتصاد العالمي بشدة (الحلواني، 2020/1441، ص54). إذ يقول المدير العام والرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للنقل الجوي "نحن نتعامل لأول مرة مع سلسلة من التداعيات السلبية نتيجة تفشي فيروس كورونا كوفيد-19، ... ومن الصعب جدا توقع آلية تطوره وانتشاره، لكن المؤكد هو تحوله إلى كارثة كبيرة، ..." (L'Association du transport aérien international (IATA), 2020, p03)

3.2. قنوات انتقال العدوى الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا

تحدث العلاقات الاقتصادية بين الدول من خلال عدة قنوات تساهم في انتقال الأزمات الاقتصادية والجوائح، بما فيها كوفيد-19، بين الدول. ومن هذه القنوات ما يلي: (Baldwin & di Mauro, 2020, pp18-23)

- **البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:** يتوقع أن تسبب أزمة الثقة التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة إفلاس بعض الشركات، التوقف المفاجئ عن السداد ما ينعكس سلبا على الاقتصاد.
- **القطاع المالي غير المصرفي:** نتيجة لتزايد احتمالات نقص السيولة وانعدام الثقة الائتمانية، بسبب اشتداد الأزمة، يتوقع أن تعاني المؤسسات المالية غير المصرفية مشاكل مالية ضخمة. وعدم مساعدة هذه المؤسسات يعرضها للإفلاس، سيما وأنه يتعين عليها دفع الديون والأجور.
- **التجارة الدولية:** تقوم التجارة على تصنيع السلع والخدمات في بلد ما وتصدر إلى بلد آخر (المستورد)، وهو ما يجعل التدفقات التجارية عرضة لصدمات الطلب (كانخفاض الواردات) من جهة، وصدمات العرض (كتوقف الرحلات وتقلص الصادرات) من جهة أخرى.
- **أسعار النفط:** من الآثار البارزة لانخفاض أسعار النفط، بسبب الجائحة، توقع خسائر كبيرة في قطاع النقل الجوي، وهي الخسائر التي ستخفض جزئيا كنتيجة لانخفاض تكاليف الوقود.

– **قيود السفر والحجر الصحي:** قد تمكن إجراءات تقييد السفر وفرض الحجر الصحي من تخفيف سرعة انتقال العدوى بين الأفراد، غير أن هذا قد يسبب حدوث ركود اقتصادي كبير.

– **ردود الفعل السياسية ورفض العولمة:** بسبب جائحة كورونا، قد تبدي السلطات السياسية ردود فعل تعيق تدفق السلع والخدمات وخاصة الأشخاص بين الدول، وهو ما يجعل الشركات والأفراد والحكومات تواجه اضطرابات قد تؤدي إلى الإلغاء المفاجئ للعولمة.

– **أسعار الصرف وتدفقات رأس المال:** تعتبر قناتي سعر الصرف وتدفقات رأس المال قناتين كلاسيكيتين لانتقال عدوى الأزمات المالية والصدمات، ورغم أنهما لم تكونا فعالتين في هذه الجائحة لحد الآن، إلا أنه يتوقع أن تساهما في انتقال الأزمة ولو بعد حين.

3.مشاهد من تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

نتيجة الهلع والخوف الشديدين المرتبطين بجائحة كوفيد–19 تعطلت العلاقات الاقتصادية وتكبدت الحكومات والشركات وحتى الأفراد (الأسر) خسائر اقتصادية كبيرة في كل العالم.

1.3. أثر جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي

توقعت الأونكتاد نهاية مارس 2020 انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على عالميا بنسبة تتراوح من 30% إلى 40% خلال الفترة 2020–2021، وهذا نتيجة لتفشي الوباء وانتشاره السريع. كما أشارت إلى أن أكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات التي تشكل حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي شهدت هبوطا حادا في المتوسط لتقديرات الأرباح لعام 2020 بنسبة 30% مع توقعات باستمرار هذا الهبوط. ونتيجة لانخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تضرر قطاعات كثيرة، إذ انخفض قطاع الطاقة بنسبة (208%)، وقطاع شركات الطيران بنسبة (116%)، أما قطاع السيارات فانخفض بنسبة (47%)، وقطاع الفنادق والمطاعم والترفيه بنسبة (41%).(UNCTAD, 2020, p03)

2.3. أثر جائحة كورونا على قطاع السياحة العالمي

أشار تقرير لمنظمة السياحة العالمية إلى أنه في الربع الأول من عام 2020 تم تسجيل انخفاض مضاعف في عدد السياح عالميا قدر بنسبة 22%، مع تراجع عدد السياح في شهر مارس 2020 بنسبة 57%، وهو ما يعني خسارة 67 مليون سائح دولي و80 مليار دولار أمريكي من عائدات السياحة في ظرف ثلاثة أشهر فقط. وقد سجلت منطقة آسيا ودول الباسفيك انخفاضا قدر بنسبة 35%، و19% في أوروبا، بينما تم تسجيل 15% في أمريكا،

وما نسبته 12%، و11% في كل من إفريقيا والشرق الأوسط على التوالي. كما خسرت صناعة الفنادق على مستوى العالم حوالي 75% من الحجوزات مقارنة بعام 2019، وسجلت منطقة آسيا ودول الباسفيك انخفاضا قدر بنسبة 70%. وأشار ذات التقرير، إلى أن استمرار إجراءات الإغلاق، سينجم عنها انخفاض عدد السياح من 850 مليون سائح إلى 1.1 مليار سائح دولي نهاية عام 2020 (من 58% إلى 78%)، وكذا انخفاض عائدات السياحة من 910 مليار دولار أمريكي إلى 1.2 تريليون دولار أمريكي، إضافة إلى خطر فقدان ما بين 100 مليون إلى 120 مليون وظيفة في قطاع السياحة. (World Tourism Organization (UNWTO), 30 June 2020, p02-p11)

3.3. أثر جائحة كورونا على قطاع النقل الجوي العالمي

توقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي (The International Air Transport Association (IATA) خسارة شركات الطيران ما قيمته 84.3 مليار دولار عام 2020، حيث ستفقد شركات الطيران 37.54 دولار لكل راكب، وهو العام الأسوأ ماليا في تاريخ قطاع الطيران. فمنذ بداية الجائحة يسجل خسائر يومية تقدر بمبلغ 230 مليون دولار. وبما أن حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي يأتي من السياحة، التي تعتمد بشكل كبير على النقل الجوي، فإن عدم إنعاش هذا القطاع سينجم عنه خسائر كانخفاض في الإيرادات بنسبة 50% لتصل إلى 419 مليار دولار عام 2020 مقابل 838 مليار دولار عام 2019. لتصل إلى إلى 15.8 مليار دولار عام 2021، بينما سترتفع الإيرادات إلى 598 مليار دولار. (IATA, 2020, p01. وكذا، خسارة 1.9 مليون وظيفة عام 2020 في قطاع الطيران مع استمرار الضغط على هوامش ربح شركات الطيران (IATA, 9th June 2020, p05)

4.3. أثر جائحة كورونا على التجارة العالمية

انخفضت قيم التجارة العالمية بنسبة 3% خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع الأخير من عام 2019. وقد توقعت الأونكتاد استمرار الانخفاض بنسبة 26.9% خلال الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع الأول من العام نفسه. كما فقد مؤشر أسعار السلع الأساسية في السوق الحرة 1.2% من قيمته شهر جانفي من عام 2020 وفقد 8.5% و20.4% من قيمته خلال شهري فيفري ومارس من عام 2020 على التوالي. كما سجلت أسعار الوقود انخفاضا حادا في مارس 2020 نسبته 33.2%، في حين انخفضت أسعار

المعادن والخامات والمواد الغذائية والمواد الزراعية الخام بأقل من 4% خلال الفترة ذاتها . (Committee for the Coordination of Statistical Activities, 2020, p22)

5.3. أثر جائحة كورونا على أسعار النفط

توقع صندوق النقد الدولي في تقرير له في 24 جوان 2020، بلوغ متوسط أسعار النفط الفورية للبرميل 36.20 دولار أمريكي في 2020 و37.50 دولار أمريكي عام 2021، كما تشير منحنيات عقود النفط الآجلة إلى توقع زيادة الأسعار بعد ذلك في اتجاه 46 دولار أمريكي، وهو ما يظل دون المستوى المتوسط لعام 2019 بنحو 25% (صندوق النقد الدولي، يونيو 2020، ص04). فإضافة إلى التأثير الكبير لتراجع الطلب العالمي على النفط، في مختلف القطاعات كالنقل والسياحة وغيرها، فإن ذلك يساهم أيضا في انخفاض الإيرادات النفطية للدول المصدرة (صندوق النقد الدولي، يونيو 2020، ص18)، إذ أحصت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا) خسائر المنطقة العربية من الإيرادات النفطية خلال الفترة من يناير إلى منتصف مارس 2020 بقيمة صافية تقدر بمبلغ 11 مليار دولار تقريبا(ESCWA, 2020, n.p) وهو ما يضغط على ماليتها العامة، ويدفعها إلى الاقتراض وتآكل احتياطياتها الأجنبية. ورغم ذلك، تمثل أسعار النفط المنخفضة فرصة لخفض إعانات دعم الوقود الضارة، ما يساهم في الحفاظ على البيئة (صندوق النقد الدولي، 2020، ص13)

4. الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كوفيد-19: الآثار وتدابير الاستجابة

لقد أثرت الجائحة سلبا على الاقتصاد الجزائري، إذ انخفضت أسعار النفط وانتقل الأثر إلى باقي القطاعات الأخرى وهو ما جعل السلطات الجزائرية تتخذ إجراءات مهمة للحد من آثارها.

1.4. ملامح تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري

يعتبر النفط أهم صادرات الجزائر، وبالتالي فإن تأثير الجائحة على السوق النفطية العالمية أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري وهو ما انعكس على المؤشرات الكلية للاقتصاد.

– **الأثر على أسعار النفط:** قبل الجائحة، عانت الدول المصدرة للنفط من التراجع الحاد في أسعاره، وتباطأ نمو اقتصادها، فالجزائر كانت تحتاج إلى 109 دولار للبرميل لتغطية نفقاتها وتحقيق توازن الموازنة العامة، غير أن الجائحة عمقت الفجوة، ما يدفع إلى استنزاف الاحتياطات من النقد الأجنبي واللجوء إلى الاقتراض وتخفيض الإنفاق العام (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص04). ويؤثر انخفاض سعر النفط، كسلعة أولية،

على الاقتصاد عندما يتراجع رصيد الميزان التجاري، ومنه رصيد المعاملات الجارية (أرزقي، وآخرون، 2020، ص21). وما يؤكد ذلك، انخفاض العجز التجاري في السلع عام 2019 بسبب انخفاض عائدات التصدير إلى 3.5% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 4.4% عام 2018، ويتوقع بلوغ عجز الميزان التجاري ذروته عام 2020، ليصل إلى 18.2% من إجمالي الناتج المحلي (البنك الدولي، 20 أبريل/ نيسان 2020، ص ص 144-145).

- **الأثر على نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي:** من المتوقع أن يسجل هذا المؤشر عام 2020 انخفاضا حادا يصل إلى (- 6.4%)، بعد أن سجل عام 2019 نموا بنسبة 0.8%، غير أن التوقعات متفائلة بالتعافي، إذ يتوقع أن يصل إلى 1.9% عام 2021 (World Bank, june 2020, p92). (وهو ما يوضحه **الشكل 2 أدناه**).

الشكل 2: أثر الجائحة على نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (2018-توقعات 2022)

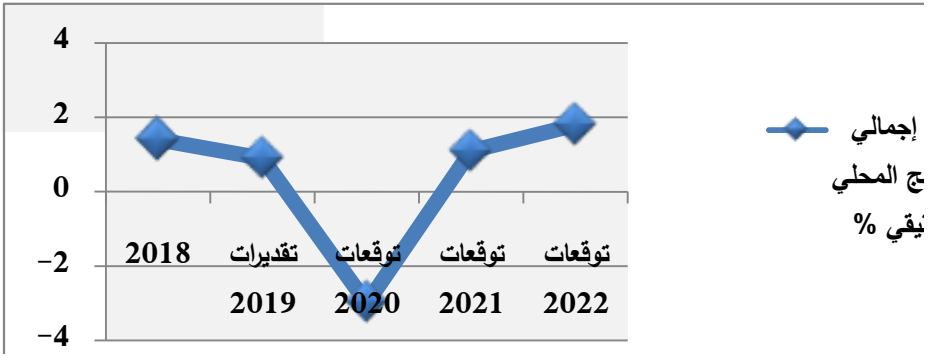

المصدر: رباح أرزقي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، أبريل/نيسان 2020، ص: 10.

يلاحظ من الشكل 2 أعلاه توقع انكماش الناتج المحلي الحقيقي خلال عام 2020، وسبب ذلك، توقع انكماش الاستهلاك الخاص والاستثمار، إضافة إلى انخفاض الاستثمار العام الذي يمثل 44% من إجمالي الاستثمار (البنك الدولي، 20 أبريل/ نيسان 2020، ص145).

- **الأثر على الحساب الجاري:** يتوقع أن يسجل رصيد المعاملات الجارية عجزا كبيرا عام 2020 نسبته (-18.8%) من إجمالي الناتج المحلي، وكان قد سجل نسبة (-10.2%) عام 2019، ويتوقع استمراره عامي 2021 و2022 ليصل إلى ما نسبته (-17%). ويعود سبب ذلك إلى استمرار التراجع الحاد في عائدات التصدير (وخاصة من النفط) والتي يتوقع

انخفاضها بسبب الجائحة لتصل إلى (-51%) عام 2020 (البنك الدولي، 20 أبريل/ نيسان 2020، ص ص144-145). وهو ما يوضحه **الشكل 3 أدناه.**

الشكل 3: تأثير الجائحة على كل من معدل التضخم ورصيد الحساب الجاري ورصيد الميزانية العامة (2017-توقعات2022)

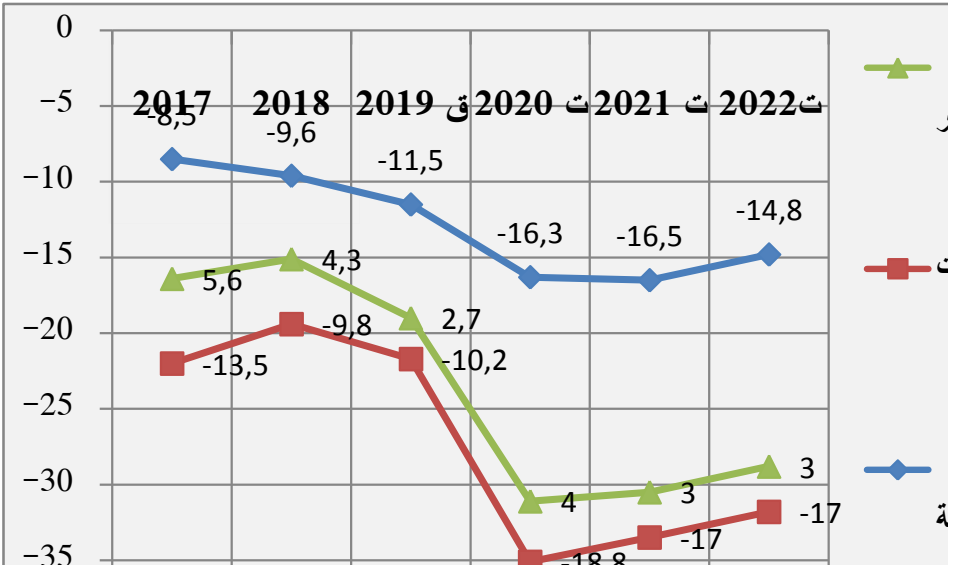

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: البنك الدولي، **مرجع سبق ذكره**، 20 أبريل/نيسان 2020، ص ص:144- 145.

- **الأثر على الموازنة العامة:** نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية بسبب الجائحة، يتوقع أن يسجل رصيد المالية العامة عجزا خلال عام 2020 يصل إلى 16.3% من إجمالي الناتج المحلي ويصل إلى 16.5% عام 2021 **(الشكل 3 أعلاه)**. كما أن زيادة التحويلات إلى صناديق المعاشات التقاعدية وزيادة النفقات الجارية والرأسمالية، واستقرار عائدات الضرائب، تساهم في تفاقم هذا العجز. ويشكل تراجع الإيرادات النفطية مؤشر تشاؤم باستمرار العجز خلال السنوات 2020،2021 و2022 (البنك الدولي، 20 أبريل/ نيسان 2020، ص ص144-145). كما أن إجراءات وتدابير الحد من آثار الجائحة، قد تزيد تفاقم هذا العجز.

- **الأثر على معدل التضخم:** تشير التوقعات **(الشكل 3 أعلاه)** إلى أن معدل التضخم في الجزائر سيرتفع خلال عام 2020 إلى 4% بعد أن سجل عام 2019 قيمة 2.7%، مع

التفاؤل بانخفاضه خلال عامي 2021 و2022 إلى 3% (البنك الدولي، 20 أبريل/ نيسان 2020، ص145). ومن المؤكد أن تغير معدل التضخم (ارتفاعا وانخفاضا) في الجزائر مستقبلا، مرتبط بعوامل كثيرة منها، أثر أسعار النفط العالمية على مستويات الأسعار المحلية، وكذا التذبذب في أسعار المواد الغذائية والمشروبات، النقل والمواصلات، وكذا الصحة والأثاث والمفروشات وغيرها. إضافة إلى مدى تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العملتين الرئيستين في المعاملات التجارية للجزائر، وكذا إفرازات تطور جائحة كوفيد-19 واستمرار إغلاق الاقتصاد.(صندوق النقد العربي، أبريل 2020، ص32)

- **الأثر على الاحتياطيات الدولية:** تشير توقعات البنك الدولي إلى تأثر الاحتياطيات الدولية للجزائر، فقد انخفضت عام 2019 إلى ما قيمته 61.5 مليار دولار مقارنة بالعام 2018 أين وصلت إلى ما قيمته 79 مليار دولار. ومن المتوقع استمرار هذا الانخفاض ليصل نهاية عام 2020 إلى 24.2 مليار دولار على أن تستنفذ عام 2021، (كما يوضحه **الشكل 4** أدناه).

الشكل 4: تأثير الجائحة على الاحتياطيات الأجنبية للجزائر (2018- توقعات 2021)

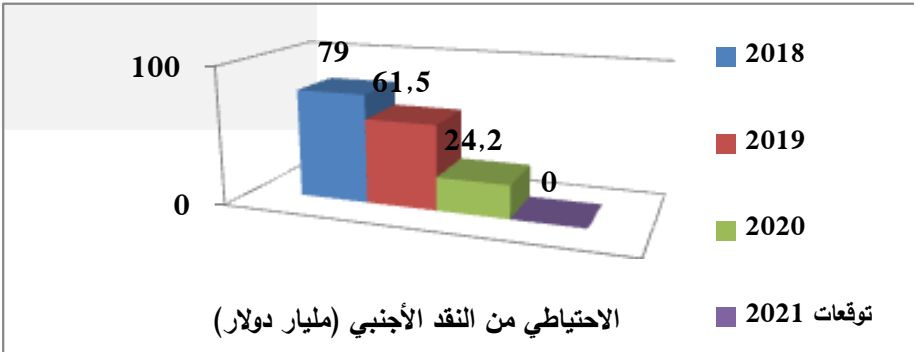

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: البنك الدولي، **مرجع سبق ذكره**، 20 أبريل/نيسان 2020، ص ص: 144-145

يلاحظ من **الشكل 4 أعلاه**، توقع استمرار تآكل الاحتياطي من النقد الأجنبي، وقد يرجع ذلك إلى سببين رئيسين، **أولهما** أنه يستخدم لتغطية العجز في الحساب الجاري، كما حدث في عامي 2018 و2019 (البنك الدولي، 20 أبريل/نيسان 2020، ص ص144-145)، **وثانيهما** توقع استمرار انخفاض أسعار النفط وبالتالي تراجع العائدات النفطية التي تمثل

حوالي 93% من مداخيل العملة الصعبة في الجزائر (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص06).

– **الأثر على الدين العام:** يتوقع أن يصل الدين العام في 2020 كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى 56.2% بعد أن كان 45.9% في 2019، وسيستمر الارتفاع إلى أن يصل إلى 67.1% و75.1% خلال سنتي 2021 و2022 على التوالي. علما أن حوالي 70% من الدين العام مستحق للبنك المركزي في إطار عمليات التمويل النقدي التي جرت بين عامي 2017 و2019. ويعود سبب ذلك إلى استمرار تأثير الجائحة التي يتوقع أن تدفع إلى زيادة الاقتراض المحلي (لتمويل عجز الموازنة العامة) ومنه زيادة تكلفة الاقتراض، مع استمرار تراجع الإيرادات النفطية (البنك الدولي، 20 أبريل/ نيسان 2020، ص ص144–145).

الشكل 5: تأثير جائحة كوفيد–19 على الدين العام للجزائر (2017– توقعات 2022)

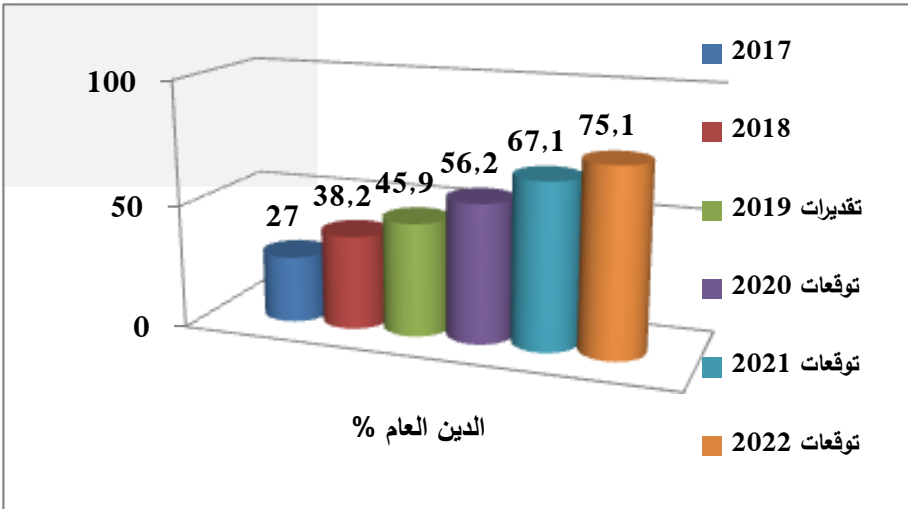

المصدر: البنك الدولي، **مرجع سبق ذكره**، 20 أبريل/ نيسان 2020، ص: 145.

2.4. الإجراءات والتدابير المتخذة للحد من تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

للحد من تداعيات جائحة كوفيد–19 على الاقتصاد الجزائري اتخذت السلطات مجموعة من التدابير والإجراءات على المستويين الكلي والجزئي (طلحة، 2020، ص39).

– **على مستوى المالية العامة:** أعلنت السلطات نيتها في تخفيض الإنفاق الجاري بنسبة 30%، أي ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي (7.2% من الناتج المحلي الإجمالي) مع

الحفاظ على ثبات مستوى الأجور، وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم (طلحة، 2020، ص39). إضافة إلى ما سبق، تم تمديد الموعد النهائي لمدفوعات الشركات والاستهلاك والضرائب الفردية حتى 20 ماي 2020، وكذا تعليق الضريبة الجديدة على الأرباح المحتجزة. كما قدمت خطط دفع مرنة للشركات وتمديد المواعيد النهائية لتقديم بيانات الدخل السنوية ودفع ضرائب الدخل، مع الترخيص بمزاولة الأنشطة الزراعية، وتم منح فسحة زمنية للشركات لتقديم حساباتها الاجتماعية السنوية حتى 30 سبتمبر 2020 (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 27 مايو 2020، ص28).

- **على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي:** في 10 مارس 2020، قام بنك الجزائر بتخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي الإجباري من 10% إلى 8%، كما سعر سياسته الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.25%.(La Banque d'Algérie, 10 mars 2020) ، وفي 29 أفريل 2020، خفض بنك الجزائر متطلبات الاحتياطي الإجباري من 8% إلى 6% مع تحرير مبلغ إضافي للسيولة، كما أعاد تسعير سياسته الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3% بدلا من 3.25%، إضافة إلى إعلانه عن إمكانية تأجيل سداد أقساط القروض أو إعادة جدولة ديون العملاء المتأثرين بالجائحة. ومن جهة أخرى، حث البنوك والمؤسسات المالية على أهمية التفاعل مع قراراته بما يخدم الاقتصاد الوطني وإحلال الواردات من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة والمبادرات الرامية لتوفير عروض قروض وبتكاليف معقولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الناشئة وغيرها، وهو ما يمكن من فتح الاقتصاد الوطني على آفاق جديدة La Banque d'Algérie, 29 avril 2020) . وفي **مجال الصيرفة الالكترونية**، حث بنك الجزائر الوسطاء المعتمدين، على تقديم خدمات مجانية، كمنح البطاقات المصرفية للزبائن، وكذا استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية المتمثلة في الشباك والموزع الآليين للأوراق النقدية (**G**uichet **A**utomatique **B**ancaire-GAB & **D**istributeur **A**utomatique de **B**illets-DAB)، والدفع بالبطاقات البنكية، إضافة إلى تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني (**T**erminal de **P**aiement **E**lectronique-TPE) بدون تكاليف إضافية (La Banque d'Algérie, 24 mars 2020) .

- **على مستوى سعر الصرف وميزان المدفوعات:** أعلنت الحكومة عن تدابير خفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي (6% من الناتج المحلي الإجمالي)، ومنع

تصدير المواد الغذائية والطبية ومستلزمات النظافة. كما أعطيت الأولوية للاستثمار في الزراعة لضمان الأمن الغذائي، إذ طلب الرئيس من وزير الزراعة والتنمية الريفية وضع آلية لتشجيع الاستثمارات الزراعية سواء الوطنية أو الأجنبية أو المختلطة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 19 مايو 2020، ص08).

– **إصلاحات مهمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر:** شهد مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلغاء قاعدة 49/51 وذلك بموجب قانون المالية التكميلي لعام 2020، إذ نصت المادة 49 منه على أن أي نشاط، باستثناء القطاعات الاستراتيجية المحددة في المادة 50، يبقى مفتوحا للاستثمار الأجنبي دون الالتزام بالشراكة من طرف محلي. والقطاعات المستثناة حسب المادة 50، تتعلق بالمناجم والثروات الجوفية والسطحية (باستثناء محاجر المواد غير المعدنية)، إضافة إلى الطاقة والمحروقات، وكذا البنى التحتية المتعلقة بالنقل (البري، البحري، والجوي). وكذا، الصناعات المبادر بها والصناعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني، وكذا الصناعات الصيدلانية (ما عدا المنتجات المبتكرة الأساسية).(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 12 شوال 1441/ 04 يونيو 2020، ص14).

كما أزال القانون المذكور أعلاه في مادته 52 قيدين رئيسين على سيولة الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ أحدهما حق الدولة الاستباقي وإعادة الشراء، وثانيهما الالتزام بالتمويل المحلي (إمكانية استخدام التمويل الأجنبي من المؤسسات المالية الإنمائية) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 19 مايو 2020، ص17). ويمثل إلغاء قاعدة 49/51 تشجيعا للاستثمار في القطاع الخاص واستغلال الموارد المتاحة، وتقليل فاتورة الاستيراد من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية (استراتيجية إحلال الواردات)، وتوفير مناصب الشغل.

3.4. الدروس المستفادة من الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد– 19

لقد أفرزت جائحة كوفيد–19 مجموعة من النتائج التي تدعوا للتأمل ومحاولة الاستفادة منها، لا سيما بالنسبة للجزائر التي يرتبط مصيرها الاقتصادي والاجتماعي بتقلبات أسعار النفط.

– **دور الجوائح في التأثير على الاقتصاد:** لقد أثبتت جائحة كوفيد–19 أن الأوبئة والجوائح قد تكون أكثر خطورة في التأثير على الاقتصاد مقارنة بالخطر البيئي مثلا. لذلك، ينبغي إعادة النظر في تصنيف الجوائح ضمن المخاطر العالمية الأكثر تسببا في الأزمات.

- **إعادة النظر في نظرية التخصص والتقسيم الدولي للعمل:** بسبب الجائحة أصبحت عمليات التبادل التجاري بين الدول شبه مستحيلة. إذ باتت الدول، بما فيها الجزائر، ملزمة بالاعتماد على نفسها وتصنيع احتياجاتها لوحدها في كل المجالات وتحقيق اكتفائها الذاتي، حيث أنه في ظل الأزمات والجوائح قد تصبح الدول عاجزة عن الاستيراد والتصدير.

- **التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى:** لقد بات الاعتماد المستمر على عائدات النفط أمرا مقلقا وغير مرغوب أبدا، كما أن وضع استراتيجية للتنويع الاقتصادي وتطبيقها فورا أمر حتمي، سيما وأن دراسة أشارت إلى أن الجزائر تأثرت بانخفاض أسعار النفط، بسبب الجائحة، كان أقل مقارنة بدول عربية أخرى. وسبب ذلك، مساهمة قطاع الزراعة في تقليل فاتورة الاستيراد بتوفيره 80% من احتياجات البلاد (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص06)، وهو أمر يشجع على تطوير باقي القطاعات الأخرى.

- **التحول نحو الرقمنة واستعمال التكنولوجيا:** بينت الجائحة أن الشركات المنتجة للتكنولوجيا هي الرابح الأكبر. إذ أدى الطلب على برامج التكنولوجيا في **مجال العمل والتعليم عن بعد** إلى ارتفاع أسعار أسهم الشركة الأمريكية (Communication's Zoom Video) المنتجة لبرنامج (Zoom) في بورصة ناسداك من نحو 70 دولارا بداية عام 2020، إلى 150 دولارا في 23 مارس 2020، وبنسبة ارتفاع بلغت في حينه 114.3%. كما حققت شركة (نتفليكس Netflix) أيضا مكاسب في **مجال الترفيه الالكتروني** في زمن الجائحة (صلاح، 2020، ص ص13-14)، وهي مؤشرات توحي بأن مستقبل العالم سيكون رقميا في شتى المجالات.

5. الخاتمة

1.5. النتائج

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، منها ما يلي:

- تسببت جائحة كوفيد-19 في إغلاق شبه كلي للاقتصاد محدثة صدمة آنية مزدوجة في جانبي العرض والطلب نجم عنها أزمة اقتصادية عالمية غير مسبوقة، مست الاقتصاد الحقيقي وكانت أكثر تعقيدا وشمولية، وهو ما يثبت **صحة الفرضية الأولى**.

– هناك قنوات لانتقال الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة منها؛ التجارة الدولية، أسعار النفط، القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي، مما عرض الاقتصاد العالمي لخسائر فادحة في قطاعات النقل والسياحة والتجارة الدولية والنفط والاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها.

– أضرت الجائحة باقتصاد الجزائر، حيث زادت من حدة هبوط أسعار النفط وتراجع إيرادات النفط، مما انعكس سلبا على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهو ما يثبت **صحة الفرضية الثانية**.

– أثر تراجع الإيرادات النفطية بسبب الجائحة على رصيد المعاملات الجارية، ويتوقع أن يصل العجز عام 2020 إلى (– 18.8%) من إجمالي الناتج المحلي، كما يتوقع أن يسجل رصيد المالية العامة عجزا يقدر بنسبة 16.5% عام 2020.

– يتوقع ارتفاع معدل التضخم ليصل عام 2020 إلى 4%، كما يتوقع ارتفاع الدين العام ليصل إلى 56.2% عام 2020 واستمرار ارتفاعه ليصل عام 2022 إلى 75.1% من إجمالي الناتج المحلي، وتآكل الاحتياطيات الدولية المتوقع استنفادها عام 2021.

– اتخذت الجزائر تدابير وإجراءات للحد من تداعيات الجائحة على الاقتصاد، فعلى **مستوى المالية العامة** تم، على سبيل المثال، تخفيض الإنفاق الجاري وتأجيل دفع الضرائب وغيرها. وعلى **مستوى السياسة النقدية** تم، مثلا، تخفيض الاحتياطي الإجباري وإعادة جدولة ديون العملاء، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الناشئة، إضافة إلى دعم الصيرفة الالكترونية. أما على **مستوى ميزان المدفوعات وسعر الصرف** فأعلنت الحكومة عن تخفيض فاتورة الاستيراد (6% من الناتج المحلي الإجمالي) ومنع تصدير مواد ومنتجات معينة وكذا تشجيع القطاع الزراعي لضمان الأمن الغذائي، وهو ما يثبت **عدم صحة الفرضية الثالثة**.

– شهد مجال الاستثمار الأجنبي المباشر إلغاء قاعدة 49/51، باستثناء بعض القطاعات السيادية، وهو ما يشجع على تنويع الاقتصاد الوطني.

2.5. الاقتراحات

بناء على النتائج المتوصل إليها، تقترح هذه الدراسة ما يلي:

– التعامل مع الجوائح كأحد أهم أكبر المؤثرات على الاقتصاد العالمي والتسبب في الأزمات.

– وضع استراتيجية لتنويع القاعدة الإنتاجية للتخلص من التبعية لتقلبات أسعار النفط.

– تشجيع التحول الرقمي في جميع المجالات للتأقلم مع الظواهر غير المتوقعة كالجوائح.

– الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنويع الإنتاج وتوفير مناصب الشغل.

– تدعيم قانون الاستثمار الأجنبي المباشر ووضع آليات تحد من البيروقراطية التي تعيق ملفات الاستثمار، والعمل على تعزيز استقرار قوانين الاستثمار وعدم تغييرها بشكل متكرر.

6. قائمة المراجع

1.6. المراجع باللغة العربية

✓ ***المؤلفات***

1.أرزقي رباح وآخرون، **كيف يمكن للشفافية أن تفيد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟**، التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة، أبريل/نيسان 2020).

2.طلحة، الوليد أحمد، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، صندوق النقد العربي، (صندوق النقد العربي، أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة، أبريل 2020).

3.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟: التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي**، سلسلة تقييم حالة، وحدة الدراسات السياسية، (وحدة الدراسات السياسية، الظعاين– قطر، 29 نيسان/أبريل 2020).

✓***المقالات***

4.الحلواني بسيوني، "**أسوأ كارثة اقتصادية في العصر الحديث: كيف تتجاوز الدول العربية التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا؟**"، **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، المجلد 40، العدد 475، بنك دبي الإسلامي، دبي– الإمارات العربية المتحدة، شوال1441/يونيو 2020.

5.صلاح علي، "**ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا**"، **دراسات خاصة**، العدد 04، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 13 أفريل 2020.

✓***التقارير***

6.صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، الإصدار الحادي عشر، أبريل 2020.

7.منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، **الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في زمن فيروس كورونا (COVID-19)**، 19 مايو 2020.

8.منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، **الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، 27 مايو 2020.

9.المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي، **تقرير مشترك حول التعامل مع انتشار فيروس كورونا**، 8 أيار/مايو 2020.

✓***مواقع الانترنيت***

10. البنك الدولي (20 أبريل/ نيسان 2020)، **الجزائر: الآفاق الاقتصادية، أبريل 2020**، *http://pubdocs.worldbank.org/en/497521587234788968/AR-MPO-AP20-Algeria.pdf*، تاريخ المطالعة يوم: 2020./07/24

11.صندوق النقد الدولي (يونيو 2020)، **مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: أزمة لا مثيل لها، وتعاف غير مؤكد**، *https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/06/24/WEOUpdateJune2020*، تاريخ المطالعة يوم: 2020/07/23.

12.منظمة الصحة العالمية (2020)، **فيروس كورونا**، *https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus* ، تاريخ المطالعة يوم: 2020/08/01.

✓***التشريعات والتنظيمات***

13. **قانون رقم 20-07 مؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، 12 شوال 1441/ 4 يونيو 2020.

2.6. المراجع باللغة الإنكليزية

✓ ***Books***

14. *Baldwin Richard & di Mauro Beatrice Weder (2020),* ***Economics in the Time of COVID-19****, Centre for Economic Policy Research, London, UK.*

15. *Didier Tatiana & al*, ***Financing Firms in Hibernation during the COVID-19 Pandemic***, *Policy Research Working Paper 9236, World Bank Group, May 2020.*

✓ ***Reports:***

16. *The International Air Transport Association (IATA),* ***Economic Performance of the Airline Industry****, 2020Mid-year report, 9th June 2020.*
17. *World Bank,* ***Global Economic Prospects****, World Bank Group, Washington, june 2020.*
18. *World Tourism Organization (UNWTO),* ***REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL ON UNWTO INITIATIVES AND ACTIVITIES IN RESPONSE TO THE COVID-19 OUTBREAK****, Item 5 of the Provisional Agenda, CAP/CSA/32/5_Report of SG, Tuesday, 30 June 2020.*

✓ ***Internet websites:***

19. *Committee for the Coordination of Statistical Activities(2020),* ***How COVID-19 is changing the world: a statistical perspective****, (https://unstats.un.org/unsd/ccsa/documents/covid19-report-ccsa.pdf), accessed on: 19/07/2020.*
20. *ESCWA(2020),* ***COVID-19 Economic Cost to the Arab Region****, UNITED NATIONS, E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.1, (https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/escwa-covid-19-economic-cost-arab-region-en.pdf),accessed on: 23/07/2020.*
21. *UNCTAD (MARCH 2020),* ***IMPACT OF THE COVID-19 PANDEMIC ON GLOBAL FDI AND GVCs****, UPDATE ANALYSIS, INVESTMENT TRENDS MONITOR, SPECIAL ISSUE, UNITED NATIONS,(https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaeiainf2020d3_en.pdf), accessed on: 19/07/2020.*

3.6. المراجع باللغة الفرنسية

✓ ***Sites web***

22. *La Banque d'Algérie (2020),* ***Communiqué de presse****, Comité des Opérations de Politique Monétaire (COPM), https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique15032020.pdf, consulté le : 29/07/2020.*
23. *L'Association du transport aérien international (IATA) (5 mars 2020),* ***Mise à jour de l'IATA sur l'impact financier du COVID-19 : Des mesures d'atténuation sont nécessaires****, IATA COMMUNIQUÉ No: 12, (Singapour). https://www.iata.org/contentassets/31c639da45924ad1ad41fcc42fa07fa6/2020-03-05-01-fr.pdf, consulté le : 19/07/2020.*
24. *La Banque d'Algérie,(24 mars 2020),* ***NOTE D'INFORMATION AUX BANQUES ET ETABLISSEMENTS FINANCIERS (Mesures Covid-19)****, https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/notecovid19_auxbef25032020.pdf, consulté le : 29/07/2020.*
25. *La Banque d'Algérie(29/04/2020),* ***Communiqué de presse****, Comité des Opérations de Politique Monétaire (COPM), https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique30042020.pdf, consulté le : 29/07/2020.*
26. *L'Association du transport aérien international (IATA) (9 juin 2020),* ***Les pertes de l'industrie vont dépasser 84 milliards $ en 2020****, IATA COMMUNIQUÉ No: 50, (Genève). https://www.iata.org/contentassets/060a388cfde24a83b7f38fda101a2239/2020-06-09-01-fr.pdf, consulté le : 19/07/2020.*